

3 June 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة والثامنة عشرة بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد مختار تيلوبردي (كازاخستان)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-07234(A)



* 1 5 0 7 2 3 4 *

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣١٨ لمؤتمر نزع السلاح.

كما تذكرون، اقترح في الأسبوع الماضي أن نخص هذه الجلسة العامة للنظر في الاقتراح الذي قدمه الأمين العام للمؤتمر بالنيابة، السيد مايكل مولر، في ٢٠ أيار/مايو. وبعد إجراء مشاورات إضافية مع العديد منكم، قررت أن تتيح الجلسة العامة اليوم أيضا للوفود فرصة طرح أي مسألة أخرى تعتبر مهمة لعملائنا.

ومن هذا المنطلق، أود الآن أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وقد طلبت الوفود التالية أخذ الكلمة وهي اليابان وماليزيا وإكوادور وهولندا وفنلندا وإيطاليا وفرنسا. أعطي الكلمة الآن للسفير سانو، ممثل اليابان.

السيد سانو (اليابان): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في فترة رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم خلال فترة ولايتكم.

واليوم، أود أن أردد بإيجاز على البيان الذي أدلى به الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، في ٢٠ أيار/مايو، وأعرض بعض الآراء الأولية لوفد بلدي بشأن المقترحات الأربعة الواردة فيه. وتتوخى هذه المقترحات كلها تنشيط أعمال المؤتمر، وأود أن أتوجه بخالص الشكر للسيد مولر على ما أبداه من حسن قيادي وعلى ما طرحه من أفكار تشجذ الفكر.

أولا، فيما يتعلق بإجراء مفاوضات بشأن المجالات التي تشكل أرضية مشتركة بغية التوصل في نهاية المطاف إلى إعداد اتفاقيات إطارية، أود أن أعرف بمزيد من التفصيل ما هي الاتفاقيات الإطارية التي يفكر فيها السيد مولر. وكما أكد وفد بلدي مرارا وتكرارا، فإن أولوية البدء فوراً بمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم تتغير. بيد أن هذا لا يمنع اليابان من قبول التدابير الأخرى الموجهة إلى تحقيق عالم آمن خال من الأسلحة النووية، لأننا نرى أنه يمكن اتخاذ عدد من التدابير الملموسة بالتوازي والتزامن دون مواءمتها في تسلسل محكم. ولذلك طرحنا، بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، نهج "لبنات البناء الأساسية" في الفريق العامل المفتوح العضوية في العام الماضي، وأشارنا إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وفي الاجتماع غير الرسمي الذي عقده المؤتمر الأسبوع الماضي. وبما أن نزع السلاح النووي يؤثر على الأمن القومي، فإن التركيز هنا يستند بطبيعة الحال إلى التنفيذ الثابت والمتواصل للتدابير العملية، أو لبنات البناء الأساسية. ونود أن نعرف المزيد عن الطريقة التي ستندرج بها الاتفاقية الإطارية المقترحة ضمن هذا النهج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية الدول تشارك بالفعل في إطار متين واحد على الأقل هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع أن هذه المعاهدة تواجه تحديات جسيمة في هذه الأيام، فهي لا تزال بمثابة خطة أساسية شاملة تغطي الركائز الثلاث، بما في ذلك نزع السلاح

النووي، وهي تحظى بتأييد الغالبية الساحقة من أطراف المجتمع الدولي. وتتضمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالفعل معايير نزع السلاح النووي المتفق عليها، مثل الخطوات العملية الثلاث عشرة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل المتفق عليها في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠. وينبغي إيلاء الأولوية في المقام الأول لإنجاز هذه المعايير، ولذا فإننا سندرس بحذر الحاجة إلى وضع إطار آخر بشأن نزع السلاح النووي علاوة على ما يتوافر لدينا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانياً، أودُّ أيضاً أن أستوضح ما إذا كانت لدى السيد مولر أي أفكار محددة بشأن النظم الطوعية الملزمة سياسياً التي سيجري التفاوض بشأنها في المؤتمر. وعلى الرغم من أن المؤتمر هو منتدى للتفاوض بشأن نزع السلاح، على النحو المبين في المادة ١ من النظام الداخلي، فإنه لا يقصر صراحة نطاق تطبيقه على الصكوك الملزمة قانونياً. ولذلك، من الممكن أن نفهم أن يكون بوسع المؤتمر التفاوض بشأن صك ملزم سياسياً من هذا القبيل. وفي الوقت نفسه، فإن زخم الشروع في هذه المفاوضات سيتوقف أساساً على البند المقرر للتفاوض بشأنه. وإذا استطعنا حفز شهية الدول الأعضاء عن طريق إيجاد بند ذي اهتمام مشترك، يجلب قيمة مضافة إلى سيادة قانون نزع السلاح الدولي، فإن هذا المقترح يمكن أن يشكل انفراجاً في المأزق الذي نواجهه. ولذلك، أعتقد أنه من المفيد أن نواصل فيما بيننا استكشاف ما نتفاوض عليه باعتباره نظماً طوعية ملزمة سياسياً. وبوسعنا مناقشة ذلك في إطار الفريق العامل غير الرسمي، حيث سنتطرق إلى مسألة كيفية رسم شكل المفاوضات المقبلة.

ثالثاً، وفيما يتعلق بأساليب العمل، أعتقد أن إنشاء هيئة فرعية بشأن هذه المسألة فكرة سديدة. وكما أكد العديد من الدول الأعضاء على مدى السنوات الماضية، ينبغي أن يكون هناك ما بوسعنا القيام به لتيسير عمل المؤتمر دون عرقلة مبدأ قاعدة توافق الآراء. وبما أن المأزق استمر فترة طويلة، من المناسب والصحي تماماً أن يكون لدى المؤتمر دوافع لاستعراض أساليب عمله والسعي إلى تحسينها. فعلى سبيل المثال، وعلى النحو المقترح في بيان السيد مولر، يجدر بنا النظر في مدة أطول للرئاسة.

رابعاً، إن اليابان على استعداد للمشاركة في منتدى مشترك غير رسمي بين مؤتمر نزع السلاح المجتمع المدني يستضيفه السيد مولر. وبما أن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وأن ما ينتظر منا التفاوض بشأنه هنا يرتبط ارتباطاً مباشراً بأمننا القومي، فلا بد أن تكون الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤتمر من الدول. بيد أن تبادل وجهات النظر مع المجتمع المدني قد يكون مفيداً للحصول على الدعم العام، فضلاً عن فهمه الواقعي لنوايا الدول. ومن بين الأفكار المطروحة عقد منتدى، على سبيل المثال، بعد انتهاء الاجتماعات الموضوعية غير الرسمية في إطار جدول الأنشطة في منتصف آب/أغسطس.

الرئيس: أشكر السفير سانو على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطى الكلمة الآن للسفير محمد، ممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى أيضا التي أخذ فيها الكلمة، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. ويعرب وفد بلدي عن تقديره العميق لما بذلتموه، فضلا لما بذله الرؤساء السابقون للمؤتمر، من جهود وما أجرينم من مشاورات حتى الآن. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاوننا ودعمنا لكم أثناء اضطلاعكم بولايتكم كرئيس.

ونودُ أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسيد مولر، الأمين العام للمؤتمر بالنيابة، على الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر في ٢٠ أيار/مايو، وشاطر فيها أفكاره حول سبل المضي قدما بالنسبة إلى المؤتمر. وقد درسنا الأفكار الأربعة التي اقترحها الأمين العام بالنيابة، ونحن نرى أن هذه الأفكار تستحق مزيدا من المداولة والدراسة من قبل أعضاء المؤتمر.

وكما أبرز وفد بلدي سابقا، نرى أن استمرار المأزق الذي يواجهه المؤتمر في وضع برنامج عمله يعكس قدرا خطيرا من عدم الالتزام من جانب الوفود من أجل تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية. فقد ظلَّ المؤتمر في حالة ركود لفترة طويلة أكثر مما ينبغي، ومن المؤسف أننا قد تبلدنا لشدة ما اعتدنا على هذه الفترة من الخمول. وتأكيد السيد مولر بأن الولاية التفاوضية للمؤتمر بحاجة إلى إعادة تنشيط صحيح، ولكننا نتساءل عن السبل الكفيلة بالقيام بذلك ما دام المناخ السياسي لا يزال مثلما كان عليه من ذي قبل.

ويشكل غياب توافق الآراء منذ ثمانية عشر عاما بشأن سبل المضي قدما في بنود جدول الأعمال الأساسية الأربعة أكثر من سبب كاف لكي يتروى المؤتمر وينظر في وسائل بديلة. والمقترح الأول الذي قدمه السيد مولر - النظر في إجراء مفاوضات بشأن المجالات التي تشكل أرضية مشتركة بغية التوصل في نهاية المطاف إلى إعداد اتفاقيات إطارية يمكن إضافة بروتوكولات موضوعية إليها لاحقا - يبدو اقتراحا عمليا. ولقد قدم الأمين العام بالنيابة أمثلة أثبت فيها هذا النهج فعاليته. والمأزق الحالي، كما يتبين لنا، يعزى إلى تباين المواقف فيما يتعلق بالمسائل الأساسية الأربع. وعوضا عن التجادل بشأن تحديد أولوية المؤتمر، بوسعنا أن نحزر تقدما عن طريق التركيز على الأفكار، والتركيز على مجالات الاهتمام المشترك، والبناء على هذه الأسس. ومرة أخرى: ما هي تلك الأرضيات المشتركة أو المجالات ذات الاهتمام المشترك؟ فهل هي كافية أو مهمة بما يكفي للبناء عليها أو واهية وهشة للغاية بحيث تعجز عن الصمود أمام اختبار الآراء المتباينة؟ وسيسدي لنا السيد مولر خدمة جليلة إذا استطاع أن يسهب الكلام عن هذا المقترح.

ومن وجهة نظرنا، يتمثل دور المؤتمر بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح في التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانونا. وفي هذا الصدد، إننا بحاجة إلى مزيد من التوضيح لما إذا كان المقترح الثاني بشأن التفاوض على نظم طوعية ملزمة سياسيا يندرج ضمن نطاق المؤتمر. ولا يزال يتعين أن تقتنع ماليزيا بما إذا كانت الصكوك غير الملزمة قانونا أو ما يسمى بالصكوك الملزمة سياسيا هي السبيل إلى المضي قدما في الحظر الفعلي للأسلحة النووية.

وترحب ماليزيا أيضا باقتراح إنشاء هيئة فرعية وفقا للمادة ٢٣ من النظام الداخلي لبحث ووضع مقترحات ترمي إلى تحسين أساليب عمل المؤتمر. وربما الوقت مناسب لكي يجري المؤتمر مناقشة بشأن هذا الموضوع فيما نستكشف ما إذا كانت الأساليب التي يعتمدها حاليا كافية لتلبية المتطلبات الراهنة للبيئة الأمنية المتغيرة باستمرار.

ومن المؤكد أنه سيكون هناك عدد من المقترحات لتعديل الأساليب الأمنية. وسيكون لكل منها إيجابيات وسلبيات، ومن حقنا أن نعرفها جميعا لكي يتسنى لنا اتخاذ قرار مستنير. وفي هذا الصدد، إننا نتطلع إلى إجراء مزيد من المداولات بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب. وقد لا يكون التركيز على قاعدة توافق الآراء هو الحل، ولكن من غير المقبول على الورق أن تمنع أقلية المؤتمر بأكمله من القيام بعمله. وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى ما هي الأفكار الجديدة التي يمكن بحثها لحل هذه الأزمة العويصة.

وأخيرا، فيما يتعلق بمقترح السيد مولر لعقد منتدى مشترك غير رسمي بين مؤتمر نزع السلاح. والمجتمع المدني يستضيفه الأمين العام للمؤتمر، أوضحت ماليزيا في الماضي أننا نقرّ بالإسهامات الإيجابية التي يقدمها المجتمع المدني في ميدان نزع السلاح. ومن المؤكد أن وفد بلدي قد استفاد من المشاركة النشطة للمجتمع المدني في محافل أخرى لنزع السلاح ويرى أن المؤتمر سيستفيد استفادة جمة من خلال ترتيبات مماثلة.

لقد اضطلع المجتمع المدني بأدوار إيجابية في محافل الأمم المتحدة الأخرى، مثل حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. ونحن لا نرى لماذا لا يمكنه أن يسهم إسهاما إيجابيا في ميدان نزع السلاح. وإننا نخشى أن الكثير من الممانعة لذلك مرده إلى القلق من أن استقامة موقف المجتمع المدني لا يصبُّ في مصلحة بعض الأطراف في مناقشة نزع السلاح. ولذلك، فإننا نتطلع إلى تلقي المزيد من الإيضاحات بشأن طرائق عمل هذا المنتدى. وربما يمكن عقد هذا المنتدى في البداية خارج إطار المؤتمر ريثما يصبح مقبولا - ونأمل أن يحصل ذلك في القريب العاجل.

وإننا لا نكفُّ عن سماع تأكيدات من مختلف الوفود بأن المؤتمر مهدد بفقدان أهميته. وربما يجب علينا الآن أن نقبل حقيقة أن المؤتمر قد فقد بالفعل أهميته، لأن جهودا كثيرة تبذل خارج نطاقه، ولقد أوضح بعضها السيد مولر في بيانه. ولذلك، فإننا نرحب بكل مقترح يرمي إلى الدفع بعمل المؤتمر قدما، والمقترحات التي طرحها الأمين العام بالنيابة تشكل بالتأكيد إسهاما إيجابيا في تسيير أعمالنا. ونحن نتطلع لمزيد من المناقشات والتوضيحات بشأن هذه المقترحات، فعدم التوصل لمجرد مناقشتها يشكل مؤشرا سيئا للمؤتمر.

الرئيس: أشكر السفير محمد على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد أفيليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بما أنها المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد إكوادور الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم هذه

المهام الهامة متمنيا لكم التوفيق والنجاح في أدائها. ويتعهد وفد بلدي بتقديم الدعم الكامل والتعاون لرئاستكم وهو مقتنع بأن مؤتمر نزع السلاح سيحرز تقدما حثيثا في ظل قيادتكم وبفضل جهودكم. كما يؤيد وفد إكوادور أيضا الاعتراف بأهمية الجهود التي بذلها رؤساء المؤتمر السابقون - إسرائيل وإيطاليا واليابان - التي أسفرت عن نتائج ملموسة، مثل إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي الذي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل راسخ في مضمونه ومنتدج زمنيا والموافقة على جدول الأنشطة لإجراء مناقشات موضوعية ومركزة بشأن جميع البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

وتظهر المناقشات غير الرسمية الأولى المتعلقة بنزع السلاح النووي التي عقدت في ظل القيادة القديرة لسفير مصر الذي نعتته على عمله الممتاز فائدة هذه المبادرة وأهميتها. وشاركت الوفود مشاركة نشطة في مناقشة هذا الموضوع، وطرح عددًا من الأفكار السديدة التي يمكن أن تشكل قاعدة موحدة للمصالح المشتركة وتيسير الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي في هذه الهيئة المؤقتة. ونتمنى أن يكون النجاح حليف سفراء كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وشيلي وبيلاروس الذين سيقودون المناقشات غير الرسمية بشأن البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لهم.

وفي ١٩ أيار/مايو، عقد الفريق العامل غير الرسمي اجتماع عمله الأول لمناقشة المقترحات التي قدمها الرئيس المشارك ونائب الرئيس المشارك. وعُرض مشروع برنامج العمل الذي تضمن مقترحات لإجراء مفاوضات بشأن جميع البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. والمناقشات غير الرسمية التي تعقد في إطار جدول الأنشطة يمكن أن تكون مفيدة في إيجاد أرضية مشتركة للمفاوضات. وقدمت أيضا مقترحات للتفاوض بشأن مسألتين من المسائل الأساسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر معا - البند ٥ من جدول الأعمال - بصرف النظر عن البنود الأساسية الأربعة. وترمي هذه الجهود إلى التوصل لتوافق في الآراء وإنهاء الجمود الطويل الذي يعتري المؤتمر، ولكنها ليست الجهود الوحيدة من هذا القبيل. وتشكل عودة المؤتمر إلى المفاوضات مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، والفريق العامل بالتالي مفتوح أمام جميع الوفود ويتطلع إلى تعاونها ودعمها، ولا سيما إلى تلقي مقترحات وأفكار جديدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل الذي طال السعي وراءه. وسيعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل غير الرسمي مباشرة قبل المؤتمر الاستعراضي الثالث في مابوتو أو بعده؛ وسيبلغ أعضاء مؤتمر نزع السلاح بموعده وتوقيته في أوانه. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي، بصفته الوطنية، نظرا إلى أن المسألة تجري مناقشتها ضمن مجموعتنا الإقليمية، اقتراحكم، سيدي الرئيس، لدعوة خبراء خارجيين إلى اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي، لأنه يعتقد أن تلك المشاركة قد تكون مفيدة جدا لعملنا.

وأود الآن أن أشاطركم بعض الملاحظات الأولية التي أبدتها وفد بلدي بشأن المقترحات التي قدمها في الأيام الأخيرة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين

العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد مولر. وأنا أفعل ذلك دون المساس بإدلائنا ببيان لاحق بشأن هذه المسألة حالما نتلقى ردودا على الاستفسارات التي أحلناها إلى عاصمتنا.

فيما يتعلق بالمقترح الأول، بشأن محاولة التفاوض على اتفاقية إطارية، نلاحظ باهتمام أن هذه الفكرة تستخدم على نطاق واسع في العلاقات الدبلوماسية من أجل تعزيز مختلف جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية - أي جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والعلمية، على سبيل المثال. وهذا نهج مثير للاهتمام يتميز بكونه يشكل محاولة للسير بالمؤتمر نحو المفاوضات، أولاً بشأن اتفاقية شاملة أو إطارية لا يفترض أن تطرح عقبات رئيسية وسوف يجعل من الممكن في المستقبل الشروع في مفاوضات بشأن بروتوكولات إضافية محددة تتعلق بكل بند مدرج على جدول أعمال المؤتمر. وتؤيد إكوادور بدء المفاوضات في المؤتمر، وإذا كان هناك توافق عام في الآراء، كما هو الحال مع أي بنود أخرى، فإنها مستعدة لتقديم دعمها.

وتنظر إكوادور باهتمام وبترحيب إلى الاقتراح المبتكر للتفاوض بشأن صكوك ملزمة سياسياً وتؤيد ذلك الاقتراح من منطلق أن صكوكاً من هذا القبيل، لكونها مقبولة سياسياً على أعلى المستويات، ستؤدي إلى تحسين المناخ السياسي الدولي بشكل كبير وتحديد التزامات في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من شأنها أن تتيح إجراء مفاوضات فيما بعد على معاهدات ملزمة قانوناً.

وفيما يتعلق بأساليب عمل المؤتمر، أعلنت إكوادور في عدة مناسبات، وتود أن تؤكد من جديد اليوم، أن السبب الجذري للجمود الذي يعاني منه المؤتمر هو انعدام المرونة والإرادة السياسية لدى الدول من أجل الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وعلى أي حال، إذا كان هناك توافق في الآراء على هذا المقترح، فستؤيده إكوادور وهي على استعداد للمشاركة في تحليله وتطويره بغية تحقيق المستوى الأمثل من أساليب العمل التي يمكن تحسينها.

وأخيراً، فيما يتعلق بتفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني وفكرة تنظيم منتدى بمشاركة واسعة من المجتمع المدني، فإننا بطبيعة الحال نؤيد هذه المبادرة ونرحب بها. وتعتقد إكوادور أن السلام والأمن الدولي ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية أمور أساسية للتعايش السلمي بين دول العالم وشعبه، ولذلك فإنها تؤيد بشدة المشاركة النشطة للمجتمع المدني في أعمال المؤتمر، وكذلك توسيع عضوية هذه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة.

الرئيس: أشكر ممثل إكوادور على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد فليورا (بولندا): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم خلال اضطلاعكم بهذه المهمة. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر الأمين العام للمؤتمر بالنيابة، السيد مولر، على بيانه المؤرخ ٢٠ أيار/مايو، وأن أدلي بتعليقات أولية بشأن بعض ما طرحه من تقييمات ومقترحات.

ما زال وفد بلدي يعتقد أن المؤتمر لا يزال قادرا على استعادة دوره بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي. ونحن نشاطر تقييم الأمين العام بالنيابة ومفاده أن آلية نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص، تعثرت لمدة أطول من اللازم. ولذلك، نرى أن أي مقترحات يمكن أن تؤدي إلى خروج المؤتمر من حالة الجمود، بما فيها تلك التي قدمها الأمين العام بالنيابة، تستحق دراسة متأنية.

وفي الوقت نفسه، من الإنصاف القول إن مستوى مشاركتنا سيتوقف على تقييم ما إذا كانت الجهود المقترحة ستقربنا من تحقيق نتائج ملموسة وعملية في عملنا أم لا. وإنما نفهم أولا وقبل كل شيء أن هذه النتائج هي الصكوك الملزمة التي تفاوض بشأنها المؤتمر. ومن هذا المنطلق، سمحوا لي أن أشاطركم بعض الحقائق بشأن الطريقة التي يمكن أن يتصل ذلك بالمقترحات التي قدمها الأمين العام بالنيابة.

فيما يتعلق بجدول الأنشطة، لدينا بالفعل بتصرفنا عدد كبير من المقترحات والمواد بشأن جميع بنود جدول الأعمال الأساسية الأربعة للمؤتمر. والاستناد إلى ذلك والسعي إلى تحديد المجالات التي تشكل أرضية مشتركة أثناء المناقشات بشأن كل من المسائل الأساسية يمكن بالفعل أن يحرك الأمور قدما بعض الشيء، دون المساس بإمكانية وكيفية مواصلة استخدام ذلك.

وفيما يتعلق بالتفاوض بشأن نظم ملزمة سياسيا، فالواقع أن لدينا عددا من الأمثلة تبين أن النظم الملزمة سياسيا أو حتى المنظمات التي تركز بشكل حصري تقريبا على الالتزامات السياسية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكن أن تعمل بفعالية كبيرة، حتى في ظروف صعبة. وفي الوقت نفسه، وكما أشار الأمين العام بالنيابة، المؤتمر ليس في عزلة ونحن لا نجتمع في فراغ هنا في جنيف. وبالتالي، لا يسعنا أن نتجاهل حقيقة أن الثقة في الإعلانات السياسية قد تقوّضت بالأحرى بشكل خطير في الآونة الأخيرة. وهذا يعني أنه يلزم على الأرجح بذل جهود لإعادة بناء هذه الثقة قبل النظر في المسألة بمزيد من التعمق.

وأخيرا، فيما يتعلق باستعراض النظام الداخلي، الذي يمكن أن يشمل أيضا العلاقات مع المجتمع المدني، فإن السؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن أن يساعد النظر في هذه المسألة في كسر الجمود الذي أطبق على المؤتمر. وفي رأينا، إن المشكلة الرئيسية التي يواجهها المؤتمر السياسي ذات طبيعة سياسية وليست إجرائية. وبالتالي، إذا ما قررنا إجراء مناقشة بشأن أساليب العمل، ينبغي لنا أن نحدّد إطارها بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى إضفاء مزيد من الكفاءة على هذه الهيئة.

إن سبب الجمود الطويل الذي يعاني منه المؤتمر، في جانب منه، قد يوجد خارج هذه القاعة. والمناقشة التي تدور في المؤتمر تعكس ببساطة الحالة الراهنة في البيئة الأمنية الدولية. ولن يكفي إبقاء المؤتمر منهمكا. فعلينا أن نركز، كما سبق وقلت، على تحقيق نتائج ملموسة وعملية في عملنا، أو، حسب قول الأمين العام بالنيابة، الوفاء بالتزامنا الأخلاقي بضمان أن المؤتمر يسهم في الجهود المبذولة على نطاق أوسع لبناء عالم أكثر أمنا وأمانا.

الرئيس: أشكر ممثل إكوادور على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطى الكلمة الآن للسفيرة كايرامو، ممثلة فنلندا.

السيدة كايرامو (فنلندا): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، سعادة السفير، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى الهام، وثقوا بأنكم ستحظون بالدعم الكامل لوفد بلدي.

ومن خلال هذا البيان، أود أن أعلق على بعض النقاط التي أثارها الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، في الكلمة التي ألقاها قبل أسبوعين. وترحب فنلندا بجميع المبادرات الرامية إلى عودة المؤتمر إلى العمل. ونحن نتفق مع السيد مولر أنه قد حصلت بالفعل بعض التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح عموماً.

ويصادف اليوم مرور سنة بالضبط منذ تاريخ التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وحتى يوم أمس، كانت ١١٣ دولة قد وقعت على المعاهدة و٣٢ دولة قد صدقت عليها، بما في ذلك بلدي. وهناك أيضاً اليوم حفل في نيويورك ستودع عدة بلدان خلاله صكوك تصديقها، وبذلك يصل عدد الدول المصدقة إلى حوالي ٤٠ دولة. ونحن نأمل أن نصل قبل نهاية الصيف إلى عتبة ٥٠ دولة مصدقة التي تدخل عندها المعاهدة حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية السورية، يسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في أنشطة إزالتها وتدميرها. وفنلندا ما فتئت تدعم هذه العملية بشتى الطرق. فالمعهد الفنلندي للتحقق من تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفه أحد المختبرات التي حدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ساهم في التحقيق في الهجوم بالأسلحة الكيميائية السورية الذي حدث في آب/أغسطس من العام الماضي. ويبلغ مجموع إسهام بلدي في الصندوقين الاستثنائيين المخصصين لسورية التابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ٦٥٠.٠٠٠ يورو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وحدة فنلندية للدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي تشارك في عملية النقل البحري التي تقوم بها الدائمك والنرويج. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم الخبرة الفنلندية في تدمير المواد الكيميائية السورية، حيث ستكون شركة Ekokem الفنلندية لإدارة النفايات أحد المرافق التي ستجري فيها معالجة المواد الكيميائية وتدميرها.

كما تجري مناقشات نشطة في محافل شتى. ويعمل فريق الخبراء الحكوميين على وضع توصية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، واجتمع الخبراء مؤخراً في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية لمناقشة نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة.

ويتم التوصل إلى اتفاقات وتتقدم المناقشات في أماكن أخرى. فماذا بشأن مؤتمر نزع السلاح؟

فيما يتعلق بالمقترحات المحددة للمؤتمر التي قدمها الأمين العام بالنيابة، أود أن أشير

إلى ما يلي:

إننا على استعداد لبحث أفكار من قبيل مفاوضات إيطالية أو التفاوض بشأن نظم ملزمة سياسيا، في سياق الفريق العامل غير الرسمي على سبيل المثال. ولا يجب أن نستكشف عن العمل إذا ما استدعت مسائل خارج جدول أعمالنا التقليدي أو إذا ما استلزم نهج إيطالي اتخاذ إجراءات.

ونحن نوافق على أن أساليب عمل المؤتمر هي بالأحرى قديمة. فالتناوب الشهري على الرئاسة، وعرقلة توسيع العضوية وقلة الصلات مع المجتمع المدني وطريقة تطبيق قاعدة توافق الآراء أمور لا تؤدي حقا إلى تشجيع إيجاد بيئة عمل فعالة.

وقد يكون عقد منتدى مشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني مفيدا كما بوسعه أن يشكل، في الوقت نفسه، خطوة متواضعة بالأحرى يخطوها المؤتمر للتواصل بقدر أكبر مع المجتمع المدني. وفي حال عقد هذا المنتدى، بوسع المؤتمر عندئذ أن ينظر في إمكانية اتخاذ إجراءات أخرى حسبما يراه مناسباً.

وأود أن أشكر مرة أخرى الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، على مشاركته النشطة في تعزيز عمل المؤتمر وعلى ما قدمه من مقترحات.

الرئيس: أشكر السفيرة كايرامو على بيانها وعلى كلماتها الودودة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير ماتي، ممثل إيطاليا.

السيد ماتي (إيطاليا): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك على توليكم هذه المسؤولية الهامة. وأود أيضا أن أتمنى لكم النجاح في رئاستكم، وبوصفي أحد الرؤساء الستة للدورة الحالية، أؤكد لكم دعم وفدي الكامل في مساعيكم للدفع قدما بعمل مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، إننا نقدر نهجكم البناء للمضي قدما تمشيا مع الرئاسات السابقة ودعوتكم إلى الدول الأعضاء لكي تتبادل الآراء وتبدي التعليقات على المقترحات التي قدمها الأمين العام بالنيابة، السيد مولر قبل أسبوعين.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للأمين العام بالنيابة على مبادرته الرامية إلى تشجيع تبادل الأفكار بشأن الطريقة التي يمكننا بها مواصلة تعزيز نزع السلاح وتنشيط أعمال المؤتمر بشأن ولايته التفاوضية. وإننا نقدر بالغ التقدير إلى البيان الذي أدلاه أمام المؤتمر، ونعتبر أن مجموعة المقترحات البناءة التي طرحت في هذا السياق تستحق دراسة متأنية. ونرى أن المناقشة بشأن هذه المقترحات مفيدة لأنها ستساعدنا على التفكير في الخطوات العملية والملموسة التي يمكن اتخاذها لتحسين كفاءة عمل المؤتمر وفعاليتها. أما فيما يتعلق بأساليب عمل هذه الهيئة على وجه الخصوص، فنحن نشاطر الرأي القائل إن الجمود الذي يعتري المؤتمر يعزى أساسا إلى انعدام الإرادة السياسية. غير أنني مقتنع أيضا، في ضوء تجربتي السابقة كرئيس لهذا المؤتمر، بأن هذه الهيئة ينبغي أن تعتمد على العمليات والإجراءات التي تيسر أعمالها في مجال بناء توافق الآراء، عوضا عن إضفاء مزيد من التعقيد عليها.

ولذلك، فإننا نرحّب بالاقترح الداعي إلى استعراض أساليب عمل المؤتمر وإنشاء هيئة فرعية لهذا الغرض. ولقد أجريت عملية مماثلة، كما تعلمون، في الماضي. ويمكن للدول الأعضاء أن تستفيد من نتائج هذا العمل لتحديد أفضل الممارسات الممكنة التي يمكن أن تحسن أداء المؤتمر.

كما أننا نؤيد فكرة عقد منتدى مشترك غير رسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني يستضيفه الأمين العام قبل نهاية عام ٢٠١٤. وتعتقد إيطاليا اعتقاداً راسخاً بأن المؤتمر سيستفيد من قدر أكبر من التكامل والتفاعل مع المجتمع المدني - في إطار الطرائق المناسبة، بطبيعة الحال. وهذا سيُمكن المؤتمر من الحصول على إسهامات وخبرات خارجية قيّمة، وبالتالي مواصلة سعيه. ويبدو المنتدى الذي اقترحه السيد مولر لنا حلاً معقولاً جداً. وسيتيح هذا المنتدى للمؤتمر فرصة للتداول مع المجتمع المدني من أجل تقييم توقعاته وتحديد الأفكار التي قد تكون مفيدة لعمل المؤتمر. وإننا نشاطر الرأي القائل إن المنتدى يمكن أن يعقد بعد استكمال جدول الأنشطة المتفق عليها لهذه السنة.

كما نرحّب بالمقترحين المذكورين الآخرين في بيان الأمين العام بالنيابة بشأن كيفية إعادة إحياء أنشطتنا التفاوضية. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد لمواصلة بحث المقترحات التي قدمها الأمين العام بالنيابة في ضوء المناقشات الموضوعية الجارية في إطار جدول الأنشطة والفريق العامل غير الرسمي.

الرئيس: أشكر السفير ماتي على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير سيمون - ميشيل، ممثل فرنسا.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعمي الشخصي ودعم الوفد الفرنسي لكم في أداء مهامكم. ويسعدني ويشرفني أن أعمل تحت قيادتكم. ولدى كازاخستان سجلٌ فريد يمكن الاستفادة منه في مجال نزع السلاح. ولقد اتخذ بلدانا للتو خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي بتوقيع بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، في نيويورك. وكان لشرفٍ عظيم لي أن أوقع على هذا البروتوكول باسم فرنسا. إنها خطوة كبرى إلى الأمام، وهي تبين فعالية النهج التدريجي الذي تستند إليه خطة العمل المعتمدة بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وتنفيذ خطة العمل هذه جارٍ حالياً.

قبل أسبوعين، استمعنا جميعاً باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام بالنيابة، السيد مولر. وكان هذا البيان هاماً. ولقد صاغ سبلاً كفيفة بمساعدتنا على تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وفي العام الماضي، نتيجة لما بذله سلفه السيد توكايف من جهود وما قدّمه من مقترحات، استطعنا إنشاء الفريق العامل غير الرسمي.

ويتصل بعض الأفكار التي حدّدها السيد مولر بأساليب عمل المؤتمر. ولا يخفى على أحد الجمود القائم في مؤتمر نزع السلاح. وسبب هذا الجمود سياسي في المقام الأول: فهناك "توافق آراء بناقص صوت واحد" بشأن بدء المفاوضات حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ومع ذلك، وحتى إذا كان الجمود يعتبر سياسيا وليست إجرائيا، ينبغي ألا يعيقنا عن التفكير في تحسين العمل المنجز في محفلنا هذا.

وغني عن البيان أن فرنسا ترى بأنه ينبغي الحفاظ على قاعدة توافق الآراء. وهذه القاعدة تكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وهي تكفل أيضا إنفاذ الاتفاقات المتفاوض عليها من جانب جميع الذين اعتمدها. وترى فرنسا أن قاعدة توافق الآراء هي بالتالي شرطاً للتعديدية الفعالة. إلا أن ممارسة المؤتمر على مرّ السنين قد تحولت تدريجياً من توافق الآراء إلى الإجماع، وهو نهج أكثر اتساماً بطابع رسمي وتقييدي بكثير. وتُطبّق قاعدة الإجماع، علاوة على ذلك، على جميع القرارات، بغض النظر عما إذا كانت جوهرية أو إجرائية بطبيعتها، في كل مرحلة من مراحل الإجراء وبصرف النظر عن أهمية المسألة.

ويتعين كذلك النظر في دور الرئيس. فلا توجد هيئة تعمل بفعالية بتوافق الآراء دون رئيس قادر على تقديم الاقتراحات وتلخيص المواقف والتوسط للتوصل إلى تسويات. وتختلف الحالة بعض الشيء في الماضي، عندما كان المؤتمر يتفاوض؛ ومن ثم، ورغم أن رئاسة المؤتمر جرت مناوبتها كل أربعة أسابيع كما هو الحال الآن، كان لدى الأفرقة العاملة رؤساء أكثر استقراراً. وعلاوة على ذلك، فقد جرى تقليص اختصاصات رئيس المؤتمر على مرّ السنين بسبب تفسير ضيق على نحو متزايد للنظام الداخلي.

ومن الواضح أن بعض المسائل الإجرائية يمكن أن تكون هامة جداً ومنها على سبيل المثال إنشاء فريق عامل، والقرار ببدء المفاوضات أو، في الواقع، تعريف الولاية التفاوضية. ولكن عندما يتعلق الأمر بمجرد تنظيم المناقشات المواضيعية في الجلسات العامة كجزء من جدول الأعمال الذي جرى إقراره في بداية السنة، أيعقل أن تطلب نفس الشكليات والسعي إلى الحصول على الموافقة الصريحة للمؤتمر؟ ومن نفس المنطلق، أرى أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على سبيل المثال، ينبغي أن يكون قادراً على الإدلاء ببيانات في الاجتماعات بطريقة أكثر مرونة.

سيدني الرئيس، لا أذكر أننا قد استبعدنا يوماً النظر في الالتزامات ذات الطابع السياسي. والالتزامات السياسية كثيراً ما تضطلع بدور هام في ميدان تحديد الأسلحة. وفي رأبي، يجب أن نكون منفتحين على هذا الاقتراح. وأعتقد أن أحد الأسباب التي دعنا إلى إهمال استكشاف هذا المسار إلى حد كبير في الماضي هو أننا مرهنون لمفهوم "البنود الأساسية الأربعة" التي سمحنا لأنفسنا بأن نقتصر عليها. ولذلك، فضلنا في أغلب الأحيان ترك هذه الصكوك السياسية لمؤسسات أخرى في إطار آلية نزع السلاح، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي جرى التفاوض بشأنه في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واقترح الأمين العام بالنيابة أيضا، في إطار التنظيم المقترح للمؤتمر، عقد منتدى لإجراء مناقشات غير رسمية مفتوحة أمام مختلف المتكلمين من الأوساط الأكاديمية، كما أتصور، أو من مراكز الفكر أو المجتمع المدني. ووفد بلدي دائما منفتح للنقاش. وإذا ما حدث ذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي الحرص على ضمان أكبر قدر ممكن من التمثيل والتنوع الحقيقيين لآراء المتكلمين بعدم دعوة منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية فحسب بل كذلك مراكز الفكر من كافة الأنواع وبدون أفكار مسبقة. وغني عن القول إن هذا المنتدى، وإن كان غير رسمي، ينبغي أن يحتفظ بصلة بالمؤتمر عوضا عن الانتقال إلى إطار خارجي.

ومن المرجح أن تكون فكرة اتفاقية إطارية أو اتفاق إطاري أكثر تعقيدا مما يبدو. وستؤدي إلى مناقشة بشأن ما ينبغي إدراجه في الاتفاقية الإطارية وما يمكن تركه لوقت لاحق. ولست متأكدا أن هذا يشكل خيارا عمليا. وإنني أحشى بالأحرى أن تؤدي هذه الفكرة إلى مناقشات عقيمة ومتشددة للغاية. ومن الطبيعي أن تقتصر الاتفاقية الإطارية على نزع السلاح العام والكامل وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأن نزع السلاح بشكل كلاً لا يتجزأ، أي أنه لا يمكن النظر في أحد أبعاد نزع السلاح بمعزل عن الأبعاد الأخرى أو السياق الاستراتيجي. وغني عن البيان أن فرنسا، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة بنزع السلاح العام والكامل. ومن المرجح أن يكون بدء التفاوض - أو استئنافه - على اتفاقية لنزع السلاح العام والكامل، وهو الهدف الطويل الأجل الذي يؤديه بلدي بطبيعة الحال، بالغ التعقيد في الوقت الحاضر، حتى في شكل مجرد اتفاقية إطارية.

الرئيس: أشكر السفير سيمون - ميشيل على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس، وعلى مشاركته الشخصية في التوقيع على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وأعطي الكلمة الآن للسفير آهن، ممثل جمهورية كوريا.

السيد آهن يونغ - جيب (جمهورية كوريا): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أيضا أن أشارك زملائي في تمنئتمكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في مرحلة هامة تجري فيها مناقشات موضوعية.

ما من شك في أن المؤتمر اضطلع، على مدى عقود من الزمن، بدور منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد، وأفضى إلى معاهدات بارزة مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم طول سبات المؤتمر، فإن جمهورية كوريا لا تزال تؤمن بما ينطوي عليه من إمكانيات. ويرحب وفد بلدي باقتراح الأمين العام للمؤتمر بالنيابة، السيد مولر، ومؤداه أن بوسع ذلك أن يكون بمثابة فرصة للدول الأعضاء لإبداء المرونة وإحياء روح التعاون من أجل تطبيع مهام المؤتمر. إلا أن كل نقطة من نقاط المقترح تحتاج إلى بلورة عن طريق إجراء مناقشات

منهجية ومتعمّقة، وذلك بغية ترجمة هذا الزخم إلى إجراءات ملموسة. وفي هذا الصدد، أودُّ التعليق على المقترح على أمل أن يسهم ذلك في مناقشات بناءة.

أولاً، إن جمهورية كوريا منفتحة على مختلف الخيارات لبدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الخيار الذي اقترحه الأمين العام بالنيابة للتفاوض على أرضية مشتركة بهدف التوصل إلى اتفاقية إطارية في نهاية المطاف. غير أنه لا تزال هناك من وجهة نظرنا منطقة رمادية تتعلق بفكرة وضع اتفاقية إطارية. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح كيف سيكون التفاوض على الأرضية المشتركة مختلفاً بالمقارنة مع اتفاقية إطارية، أو عند أي مرحلة ينبغي أن تخضع الاتفاقية الإطارية للمداولات. ويتعين بلورة هذه الفكرة لمواصلة المناقشة.

ثانياً، فيما يتعلق بخيار التفاوض بشأن نظام ملزم سياسياً، إنني متأكد من أنه لا بد أن تكون هناك مزايا عديدة لطرح صك غير ملزم قانوناً أو صك ملزم سياسياً في المؤتمر. ولكن، بما أن الغرض من المؤتمر منذ البداية أن يكون هيئة تفاوضية، إذا ما اقترحنا صكاً ملزماً سياسياً، قد يكون المؤتمر نفسه ضحية لنجاحه في هذا الصك. وبالتالي، نحن بحاجة إلى علاقة واضحة بين الصكوك الملزمة قانوناً والصكوك الملزمة سياسياً.

ثالثاً، من المجدي استعراض أساليب عمل المؤتمر. فمبدأ تناوب الرئاسة لفترة قصيرة الأمد نسبياً في الوقت الحاضر، من بين أمور كثيرة أخرى، يعطل تطور المناقشات التي تستند إلى ما أحرز من تقدم سابقاً. وإننا نرى أنه يتعين أن تكون مدة الرئاسة أطول لتوليد الزخم اللازم من أجل تحقيق تقدم في الكثير من المسائل المعقّدة. بيد أننا نفضل إطاراً ذا طابع رسمي أكثر عوضاً عن إنشاء هيئة فرعية، حيث أن ذلك يمكن أن يعزز التبادل الصريح للآراء بين الدول الأعضاء.

وأخيراً، يكتسب التفاعل مع المجتمع المدني أهمية. فأراهه الثاقبة وأفكاره الجديدة يمكن أن توفر لهذا المنتدى المتعدد الأطراف لنزع السلاح زخماً قوياً لتنشيط أعماله. إلا أن هناك قيوداً فرضت على مشاركة المجتمع المدني، في سياق المؤتمر، لكي تركز الدول الأعضاء على أولوية المؤتمر، أي الدفع بالمفاوضات قدماً. وإننا نعتقد أنه من الضروري أن تظل الأولوية لمواصلة التركيز على العملية التفاوضية بين الدول الأعضاء. ومع أن بوسعنا أن نرى المنافع التي قد تتأتى من عقد منتدى غير رسمي مع المجتمع المدني، فلا بد من تحديد دور هذا المنتدى بحيث لا يعيق عملية التفاوض في إطار المؤتمر.

وعموماً، فإن وفد بلدي يؤيد المقترح الذي تقدم به الأمين العام بالنيابة. ومع ذلك، وباعتبار أن المؤتمر هو هيئة تفاوضية، علينا أن نبذل جهوداً لكي لا نفقد هذا التركيز، وإلا أدت هذه العملية الجديدة إلى تحول المؤتمر لمجرد منبر خطابي. وأعتقد أنه ينبغي أن يُنقذ بطريقة أكثر تنظيماً.

الرئيس: أشكر السفير آهن على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطى الكلمة الآن للسفير فان دير كفاست، ممثل هولندا.

السيد فان دير كفاست (هولندا): السيد الرئيس، اسمحو لي أولاً أن أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا نؤكد لكم الدعم الكامل لوفدنا. فلنكازحستان تقليدًا في العمل على تحقيق نزع السلاح، ونحن على ثقة بأننا سنحرز برئاسةكم مزيداً من التقدم الذي نحتاج إليه في الواقع، كما ذكرت مختلف الوفود.

لقد طلبتم منا اليوم التفكير في المقترحات التي قدمها الأمين العام للمؤتمر بالنيابة والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر، السيد مولر.

اسمحو لي أن أبدأ بالتأكيد على أننا نشاطر الشعور بالضرورة الملحة لتقدم المؤتمر في تنفيذ ولايته. وكلنا نعلم أن هذه ليست بالمهمة اليسيرة، ونحن نقدر بالغ التقدير الاقتراحات المقدمة. ومع ذلك، فالمؤتمر نفسه يجب أن يمضي قدماً. ولقد أظهر الفريق العامل غير الرسمي وجدول الأنشطة هذا العام إمكانيات جديدة ومناقشات مثيرة للاهتمام استطعنا أن نبني عليها وبوسعنا أن نواصل البناء عليها. ونحن نرى أن مقترحات الأمين العام بالنيابة تشكل فرصة أخرى لإحراز تقدم حقيقي في هذا الصدد.

واسمحو لي الآن أن أستعرض المقترحات الواحد تلو الآخر.

يتألف المقترح الأول في رأينا من جزأين. أولاً، يُقترح البحث من خلال مناقشاتنا في إطار جدول الأنشطة أين يمكن إيجاد أرضية مشتركة تحت البنود الأساسية الأربعة. ثانياً، يُقترح بدء مفاوضات بشأن المجالات التي تشكل أرضية مشتركة بغية إعداد اتفاقيات إطارية في نهاية المطاف يمكن أن تضاف إليها بروتوكولات موضوعية لاحقاً.

وإننا نوافق تماماً أن علينا أن نستفيد من مناقشاتنا في إطار جدول الأنشطة لاستكشاف الأرضية المشتركة التي يمكن إيجادها تحت البنود الأساسية. وهذا يستدعي أن نحاول تجاوز مواقفنا الأولية، التي تكون دوافعها سياسية في أغلب الأحيان، لمعرفة ما إذا كان بوسعنا المضي قدماً بشأن المسائل التقنية. ونحن نعتقد أن هذا يشكل في حد ذاته ممارسة تستحق العناء.

وفيما يتعلق بالشق الثاني من المقترح، علينا أولاً أن نرى ماذا نقصد بالضبط بالاتفاقيات الإطارية. ونعتقد أن بوسعنا التحرك على المستوى التقني، ولكن الاتفاق بشأن الإطار السياسي قد يكون أكثر صعوبة. بيد أننا منفتحون على مواصلة المناقشات بشأن هذه الإمكانيات التي استخدمت في محافل أخرى والتي يمكن أن تستخدم في هذا المحفل أيضاً.

وفيما يتعلق بالمقترح الثاني المتعلق باستكشاف المسائل التي يمكن التفاوض على نظم طوعية ملزمة سياسياً بشأنها، نطلب الحصول على بعض التوضيحات. أولاً، بما أن مهمة المؤتمر هي التفاوض بشأن معاهدات ملزمة قانوناً، أليس من شأن معاهدات ملزمة سياسياً أن تبعدنا أكثر عن الولاية الأصلية للمؤتمر؟ ثانياً، ماذا نقصد بالضبط بنظم ملزمة سياسياً؟ من المفيد حوض مناقشة سياسية، ولكن هذه المناقشة في رأينا ينبغي أن تكون موجهة نحو تحقيق النتائج. وفي الممارسة العملية، ينبغي أن نربط مناقشاتنا بالمفاوضات المقبلة.

ونحن نؤيد تماما المقترح الثالث، أي تركيز المناقشات بشأن استعراض أساليب عمل المؤتمر من خلال هيئة فرعية. قد لا يساعدنا استعراض أساليب عملنا في التغلب على غياب الإرادة السياسية لبدء المفاوضات، ولكنه يتسم بقيمة أخرى. وثمة حاجة إلى استعراض أساليب العمل بغية تحسين وتيسير الأسلوب الذي نؤدي به عملنا في المؤتمر. لقد آن الأوان لتغيير العديد من الأساليب المستخدمة هنا، وهو تغيير طال انتظاره.

وأخيرا، إننا نؤيد بقوة الاقتراح الداعي إلى عقد منتدى مشترك غير رسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني. ولدى قيامنا بذلك، علينا أن نسعى إلى مشاركة واسعة من الخبراء والمجتمع المدني، والنظر أيضا في دعوة المنظمات غير الحكومية التي قد لا تكون ممثلة هنا في جنيف. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن جميع الدول يمكن أن تستفيد من الحوار مع الخبراء والمجتمع المدني. ولقد ورد ذكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذا الإطار؛ وبوسع هذا المعهد أن يقدم إسهامات في هذا المناقشة، على غرار ما حدث في الأسبوع الماضي. ويكتسب هذا الحوار أهمية أيضا للدلالة على أن أعضاء هذه الهيئة يأخذون مهمتهم ودورهم على محمل الجد وأنهم على استعداد للتباحث مع الخبراء والمجتمع المدني. فلقد أعطى أعضاء هذه الهيئة الانطباع في كثير من الأحيان بأنهم قادرين فقط على أن يقولوا لا لبعضهم البعض في برج عاجي أو محفل مغلق. وبوسع جلسة غير رسمية أن تعزز مشاركتنا في مجموعة أوسع نطاقاً وتواصلنا معها. ويمكن أن تشكل هذه المناسبة تبادلاً أولاً للآراء غير رسمي بطبيعته ولا يصرف بالتالي النظر عن المسؤولية الرئيسية للمقابلة على عاتقنا جميعاً تجاه الحكومات التي نمثلها هنا. وبوسع منتدى للمجتمع المدني أن ينعقد، كما سبق أن اقترحت عدة وفود، بعد المناقشات في إطار جدول الأنشطة في منتصف آب/أغسطس.

الرئيس: أشكر السفير فان دير كفاست على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن للسفير بوم، ممثل ألمانيا.

السيد بوم (ألمانيا): السيد الرئيس، بما أنني آخذ الكلمة الآن لأول مرة في هذا السياق، أسمحوا لي أيضا أن أهنئكم على توليكم هذه المهمة البالغة الأهمية وأن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب الوفد الألماني.

واسمحوا لي أن أضيف أيضا أننا نكثُر كل الاحترام والتقدير لتاريخ بلدكم في ميدان نزع السلاح، ونحن سعداء بمواصلة التعاون معكم في هذا السياق. واسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي في تناول بعض المقترحات التي قدمها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة، السيد مولر.

وبالإشارة إلى المقترح الأول بشأن إعداد اتفاقية إقليمية وبرتوكولات يتم التفاوض عليها لاحقا، إننا لا نزال غير مقتنعين تماما بأن هذا الاقتراح سيقربنا أكثر من هدف المفاوضات، نظرا إلى أن المسائل الخلافية لم تحسم بعد. ومن وجهة نظرنا، من المحتمل ألا تلي أغراض المناقشة الرئيسية في حد ذاتها. غير أننا نؤيد بشدة إجراء مزيد من المناقشات في هذا السياق ونقترح المزيد من البلورة للمقترح نفسه.

والمفاوضات بشأن نظم طوعية ملزمة سياسيا - وهو المقترح الثاني - قد يكون كذلك نَحجا مثيرا للاهتمام. ومع ذلك، ينبغي في رأينا ألا يصرف النظر عن المهمة الرئيسية للمؤتمر، وهي أن يصبح مرة أخرى منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الرئيسي بشأن المعاهدات الملزمة قانونا، من قبيل، وأكثر ذلك، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الوقت نفسه، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من البحث في مسألة تحديد قضايا نزع السلاح التي يمكن تناولها بشكل طوعي وملزم سياسيا.

أما المسألة الثالثة - أي إنشاء هيئة فرعية للتدقيق في أساليب عمل المؤتمر - فهي تحظى بتقدير وفد بلدينا. وإننا نؤيد فكرة مؤتمر مفتوح أمام انضمام دول أعضاء جديدة وندعو أيضا إلى مشاركة المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نوصي باعتماد نهج أكثر مرونة في تطبيق قاعدة توافق الآراء في المسائل الإجرائية وحيث لا تكون قضايا الأمن القومي متأثرة بصورة مباشرة.

وأخيرا، فيما يتعلق بعقد منتدى للمجتمع المدني قبل نهاية عام ٢٠١٤، فإننا نؤيد هذا الاقتراح بسبب احتمال أن يضيف ذلك قيمة إلى مناقشتنا. وعلاوة على ذلك، قد تكون هذه خطوة أولى نحو التغلب على مخاوف الدول الأعضاء بشأن مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ونود أن نقترح بأن يعقد المؤتمر دورة واحدة أو دورتين بإشراك جهات فاعلة في المجتمع المدني عند النظر في المواضيع المدرجة على جدول الأنشطة.

الرئيس: أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس، السيد غرينيفيتش.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ وفدنا الكلمة في ظل رئاستكم، نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي قيادة محفلنا التفاوضي. ومن دواعي سرورنا أن نرى بأن سفير وممثل بلد تربطنا به علاقات وثيقة يضطلع بدور رئيس مؤتمر نزع السلاح. وبالطبع، كونوا على ثقة بأن وفد بلدي سيقدم لكم الدعم الكامل أثناء اضطلاعكم بولايتكم.

السيد الرئيس، نود أن نشاطركم ملاحظتنا الأولية بشأن المقترحات التي قدمها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة، السيد مولر، في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر يوم ٢٠ أيار/مايو. أولا، وكما سبق أن ذكرنا في المناقشات غير الرسمية بشأن موضوع نزع السلاح النووي، إن موقف وفد بلدينا مرن جدا. ونحن على استعداد لدعم فكرة الاتفاق على اتفاقية إطارية بشأن إحدى المسائل المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر، ولكن الشرط المسبق الرئيسي لتنفيذ هذه المبادرة هو أن تكون هناك إرادة سياسية، وبالطبع، التوصل إلى توافق في الآراء. وسأتابع الكلام الآن بالإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانياً، فيما يتعلق بفكرة التفاوض في المؤتمر على صكوك غير ملزمة قانوناً، قدم الوفد البيلا روسي مقترحاً لمناقشة هذه الفكرة قبل عامين، ولقد كرّرنا هذا المقترح في الدورة الأخيرة. وعرضنا ذلك باعتباره خطة بديلة نوعاً ما. وقُدِّم المقترح مع مراعاة أن هناك عدداً من أفرقة الخبراء الحكوميين التي تعمل في مجالات هي في الواقع مجالات نشاط المؤتمر. فعلى سبيل المثال، لدينا الآن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمواد الانشطارية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بأمن الفضاء الإلكتروني: وهذه المسائل يمكن مناقشتها في إطار المؤتمر ويمكن للمؤتمر أن يعدّ توجيهات في شكل تقارير إلى الأمين العام، على سبيل المثال. ويمكننا أيضاً على هذا النحو توفير بعض الأموال في ميزانية الأمم المتحدة، وبخاصة في حال حدوث أزمة مالية وأزمة ميزانية، لأن وفوداً عديدة تفكر في كيفية خفض تكلفة آلية الأمم المتحدة بمجملها. وإذا ما تبين في نهاية هذه الدورة للمؤتمر أنه لا مجال للشروع في المفاوضات خلال السنة القادمة، يمكن أن تناقش هذه المسألة في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن تناط بالمؤتمر ولاية لمناقشة ووضع نوع من المبادئ التوجيهية أو وثيقة سياسة. بيد أن الشرط المسبق الرئيسي لذلك هو التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأطراف، بما في ذلك التنسيق الجيد بين الوفود المشاركة في أعمال اللجنة الأولى في نيويورك.

ثالثاً، فيما يتعلق بتحسين أساليب العمل، أجرينا عدداً من المناقشات خلال دورات المؤتمر السابقة بشأن هذا الموضوع. وإننا نرى أن علينا توخي بالغ الحذر. وتتمثل المهمة الرئيسية بالنسبة لنا في التوصل إلى توافق في الآراء وإيجاد البنود التي يمكن الشروع في المفاوضات على أساسها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين علينا أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل الحفاظ على الهيكل الحالي للمؤتمر ريثما تصبح المفاوضات ممكنة.

وفيما يتعلق بالمقترحات الرامية إلى تمديد مدة ولاية رئيس المؤتمر، نرى أن نظام التناوب الحالي هو الأكثر ديمقراطية. كما أننا نقبل الترتيب القائم المتمثل في المجموعة غير الرسمية للرؤساء الستة لكل دورة. وأود أن أذكركم بأن هذا الترتيب قد استحدث في عام ٢٠٠٦ خلال رئاسة بولندا؛ وقبل ذلك، كانت لدينا هيئة ثلاثية تضمّ الرئيس السابق والرئيس الحالي والرئيس المقبل. ويتيح النظام الحالي لستة وفود المشاركة في إدارة جميع أنشطة المؤتمر أثناء كل دورة. وبالتالي، قد لا يكون من المستصوب النظر في تمديد فترة ولاية الرئيس.

وخلال مشاوراة رئاسية جرت منذ بعض الوقت، شهدت حالة غريبة جداً. كانت ولاية الرئيس تشارف على نهايتها وكان يشكو من أنه لم يحظ بمتسع من الوقت فمدة الولاية قصيرة جداً بحيث أنه لا يمكن القيام بأي شيء في غضون ثلاثة أسابيع. وأجاب زميله بأنه يمكن أن يسمح للرئيس بمواصلة أداء مهامه أثناء مدة ولاية الزميل، إنما فقط إذا ما تعهد بأنه سيتولى خلال تلك الأسابيع الثلاثة إعداد برنامج عمل على أساس ولاية تفاوضية. وكان الرد على هذا الاقتراح هو السكوت. ثانياً، ينبغي لنا ألا ننسى أن السلطة الرئيسية ستعهد، عندما يصبح

التفاوض ممكننا، إلى رؤساء الأفرقة العاملة الذين سيقودون العملية التفاوضية برمتها - وسيتمتع رئيس المؤتمر بسلطة أقل. لذلك، علينا جميعا أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على الهيكل القائم إلى أن تصبح المفاوضات ممكنة.

الرئيس: أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد باك.

السيد باك (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم المهام الجسيمة لرئيس مؤتمر نزع السلاح، وأن أشكركم على قيادتكم القديرة لهذه الهيئة، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لما تبذلونه من جهود. ويسرني أيضا أن أضم صوتي إلى صوت السفير الفرنسي للإعراب عن تقديرنا للحفل الذي أقيم في ٦ أيار/مايو والذي انضمنا فيه إلى كازاخستان في التوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وهي خطوة هامة جدا في عملنا معا في هذا الميدان.

سيدي الرئيس، استجابة لدعوتكم إلى الوفود من أجل تناول المقترحات التي قدمها الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، في ٢٠ أيار/مايو، يود وفد بلدي أن يقدم ما يلي من تعليقات أولية، مع التأكيد على تقديرنا للجهود الكثيرة التي بذلها الأمين العام بالنيابة لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير سبل مثمرة للمضي قدما في أعمال المؤتمر.

أولا، فيما يتعلق بالمقترح الداعي إلى أن ينظر المؤتمر في التفاوض بشأن اتفاقيات إطارية عامة، يعتقد وفد بلدي أنه سيكون من المفيد لأغراض استعراض هذا الاقتراح الحصول على فهم أفضل لما يُتوخى عمله تحديداً وللطريقة التي سيؤثر بها هذا المقترح على عملنا في المؤتمر من حيث الشكل والجوهر. ورد فعلنا الأولي، استنادا إلى الوصف الحالي للفكرة، هو أنه لا يتضح لنا أن هذا النهج من شأنه أن يساعد على كسر الجمود الراهن الذي يعتري المؤتمر.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بقضية نزع السلاح النووي، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة ترى أن معاهدة وخطة عمل عدم انتشار الأسلحة النووية توفران بالفعل ما يلزم من سياق وأهداف لاتخاذ خطوات مقبلة بشأن نزع السلاح وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد أثبت التاريخ أن التقدم يولد مزيدا من التقدم، إذ أن كل مفاوضات ناجحة قد أرسيت الأساس لمزيد من المفاوضات. وقد أوضحت الولايات المتحدة أننا مستعدون لمواصلة إجراء مزيد من التخفيضات في جميع أنواع الأسلحة النووية التي يجري التفاوض بشأنها مع روسيا. وبالطبع، نحن مستعدون لبدء محادثات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هنا في المؤتمر. ومن المنطقي تماما تناول الخطوات الفورية المقبلة أولا، قبل محاولة التعاطي مع مسائل المراحل النهائية. ولما كان من المستحيل التنبؤ بطبيعة خطوات نزع السلاح وتسلسلها في المستقبل، من الصعب تصور الطريقة التي سيصاغ بها هذا الإطار.

وفيما يتعلق بالمقترح الداعي إلى أن ينظر المؤتمر في التفاوض على الالتزامات السياسية في بعض الحالات، نجد أن هذه الفكرة مثيرة للاهتمام وتستحق في اعتقادنا مزيداً من الاستعراض والمناقشة. والولايات المتحدة مستعدة للنظر في هذه المقترحات على أساس كل حالة على حدة. ومع ذلك، لا يتبين لنا أن هذا هو السبيل نحو توافق الآراء. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة تعتقد أنه من المهم الحفاظ على الدور الأساسي للمؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد الدائم للتفاوض بشأن معاهدات ملزمة قانوناً.

وفيما يتعلق باقتراح إنشاء هيئة فرعية لبحث أساليب عمل المؤتمر، يود وفدي الإشارة إلى أن بحث أساليب عمل المؤتمر مدرج منذ وقت طويل على جدول أعمال المؤتمر. ورغم أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة قاعدة توافق الآراء ولا تعتقد أن الجمود في المؤتمر ناجم عن نظامه الداخلي، سنكون على استعداد لبحث سبل تحسين أساليب عمل المؤتمر ضمن إطار هيئة فرعية خلال الدورة الحالية إذا رغبت الدول الأعضاء الأخرى في ذلك.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمقترح الداعي إلى عقد منتدى لأعضاء المؤتمر هذا العام للاجتماع مع المجتمع المدني بصورة غير رسمية، أود الإشارة إلى أن الولايات المتحدة منفتحة على متابعة هذه الفكرة على أساس أن يُنظَّم هذا الاجتماع دون المساس بالنظام الداخلي للمؤتمر وأن تكون للمشاركين المدعويين قاعدة تمثيلية واسعة.

سيدي الرئيس، أود فقط أن أضيف، بعد إبداء هذه الملاحظات الأولية، أن وفد الولايات المتحدة يتطلع إلى العمل معكم على نحو أوثق، ومع الرؤساء الستة لهذه الدورة كمجموعة، ومع الوفود الأخرى ومع الأمانة لدراسة هذه المقترحات.

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم النجاح في أداء هذا الدور. ويمكنكم أن تعولوا على دعم الوفد الروسي في كل ما تبذلونه من جهود لكي تتمكن من تحقيق أهدافنا المشتركة.

أتفق تماماً مع الذين تكلموا قبلي بشأن النجاح في التوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن وفد بلدي قد طلب إلى الأمانة أن تُعَمِّم البيان الذي أدلى به الممثل الروسي في حفل التوقيع على البروتوكول باعتباره وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

والمقترحات التي قدمها الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، تستحق منا أشد الاهتمام والدعم. ويستشف من هذه المقترحات، قبل كل شيء، مواقف بناءة ورغبة صادقة في مساعدة المؤتمر للتغلب على المأزق الذي طال أمده في عمله. وأعتقد أن هذا الموقف من جانب الأمين العام بالنيابة للوفاء بالتزاماته أمر جدير بالثناء والتقدير وينبغي أن يلاقي الترحيب من جميع الحاضرين هنا.

أما فيما يتعلق بالمقترحات المحددة، بما في ذلك الاتفاقيات الإطارية، فإننا نعتقد أن هذا النوع من الصكوك الدولية مجرد صك واحد من بين صكوك عديدة متاحة لنا في عملنا. وبالنظر إلى أن المؤتمر مكلف بالتفاوض بشأن صكوك دولية ملزمة قانوناً، لا نرى ما يحول دون النظر في هذه الإمكانية. وفي نهاية المطاف، كل شيء يتوقف على ما إذا كان المؤتمر سيشرع في أعماله الموضوعية أم لا. وإننا نرحّب بنهج الأمين العام بالنيابة إزاء مسألة الصكوك الملزمة سياسياً. ومرة أخرى، المسألة تتعلق بالتفاوض - ويستحيل المضي قدماً بدون ذلك. وفي كلتا الحالتين، فإن العنصر الحاسم للوفود، وموقفها، وفي نهاية المطاف، ما سنحققه معاً من نتائج سيشكل محتوى هذه الاتفاقات الملزمة قانوناً أو الملزمة سياسياً. والسؤال الرئيسي المطروح هنا هو ما إذا كانت الوفود قادرة على التوصل إلى تسوية. والمسألة لا تتعلق بالأمين العام أو برئيس المؤتمر. إنها تتعلق بالوفود نفسها. وفي نهاية المطاف، الأمر متروك لنا لحلّ هذه المسألة.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، إنني أتفق مع العديد من الزملاء الذين يرون بأن المشكلة في المؤتمر لا تكمن في الإجراءات بل في جوانب أخرى. ومع ذلك، إذا كان أي تغيير في أساليب العمل سيساعدنا على التوصل إلى توافق الآراء بشأن برنامج العمل، نحن على استعداد للنظر في هذا الخيار استناداً إلى جدول الأعمال الحالي لقضايا المؤتمر الأساسية. ونحن مستعدون أيضاً للنظر في مسألة مشاركة المجتمع المدني. غير أن ما يهمنا هنا هو تحديد المسائل التي سنناقشها مع المجتمع المدني. فهل سيكون هناك جدول أعمال مفتوح؟ أم سيكون هناك موضوع محدد للمناقشة لضمان التركيز على المشاكل الحقيقية التي نواجهها. وبوسعنا أن نمضي الآن وقتاً طويلاً في مناقشة ما إذا كان يجدر بنا أم لا تغيير شكل عمل المؤتمر في السياق الحالي، ولكن لا يسعنا أن نتوصل إلى نتيجة إلا بعد أن ننظم هذه المناسبة الرائدة ونحدّد موقفنا وفق نتائجها. وإذا ما نُظِّمت هذه المناسبة، لا ينبغي أن تشكل على الفور سابقة للمستقبل.

وفي الختام، أود القول إن هناك بالطبع مجالاً للتحسين في كل مقترح. وربما يكون من المفيد والعملية بقدر أكبر للمؤتمر أثناء اضطلاعها بأعماله، وبشكل أكثر تحديداً عندما يستأنف أعماله، ألا تُقابل المقترحات المعلن عنها في هذه القاعة بالانتقادات أو التعليقات بل بمقترحات ملموسة أو مقترحات بديلة تسمح لنا بتحقيق نتائج مشتركة. وبالتالي، أودُّ توجيه عنايتكم إلى مقترح الاتحاد الروسي الداعي إلى برنامج عمل مبسّط أو قابل للتفاوض بشأن البنود الأربعة المدرجة على جدول الأعمال؛ وخلال عملنا، قد نستطيع تحديد أي من القضايا بلغت مرحلة النضج أكثر من غيرها للتوصل إلى تسوية. وبالنسبة لنا، فإن تلك المسألة هي مسألة الفضاء الخارجي، وهناك أسباب وجيهة لذلك، وهو ما سنوضحه خلال المناقشات المواضيعية.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن للسفير أكرم، ممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالطبع بالترحيب بكم وتهنئتكُم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى العمل معكم ونؤكد لكم كامل تعاوننا ودعمنا.

لقد أصغينا ببالغ الاهتمام صباح هذا اليوم إلى التعليقات التي أدلى بها زملاؤنا المؤثرون، وأود أيضا أن نضمّ صوتنا إلى هذه المناقشة.

إننا نعرب عن تقديرنا البالغ للمقترحات التي قدمها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة، السيد مولر، ونقدّر أيضا الروح التي قدم بها هذه التعليقات والمقترحات. وإننا نرى بأن هذه المقترحات تشكل مساهمة بناءة جدا لمساعدة المؤتمر على التحرك صوب إنجاز أعماله الموضوعية وتجاوز المرحلة التي كنا قد بلغناها في السنوات القليلة الماضية، حيث انحرفنا في مناقشات بشأن مختلف المسائل المدرجة على جدول أعمالنا. وأعتقد أن المقترحات التي قدّمها الأمين العام بالنيابة ستقودنا إلى تجاوز المناقشات فحسب والمضي قدما نحو المزيد من العمل الموضوعي. ونرى أن هذه الاقتراحات تستحق أن تبحر وتناقش بجدية. وأود أن أتناول كلا منها على التوالي.

إن الفكرة التي مؤداها أن ننظر إلى أرضية مشتركة بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى وضع اتفاقية إطارية، يمكن أن تضاف إليها بروتوكولات موضوعية لاحقا، تشكل من وجهة نظرنا اقتراحا مفيدا ينبغي مواصلة استكشافه. وينبغي ألا نقارب ذلك باعتباره مقترحا يستعاض به عن المفاوضات في المؤتمر، بل باعتباره مقترحا يضاف إلى المفاوضات النهائية في المؤتمر ويكملها. وبالتالي، ينبغي أن ينطلق نهجنا من هذا المنظور، وينبغي لنا ألا نرفضها دون تردد باعتبارها ليست ضمن اختصاص المؤتمر. وأعتقد أن هذا الاقتراح يستحق الدراسة، وعلينا أن ندرسه.

أما المقترح الثاني فهو يتعلق بالتفاوض على نظم طوعية ملزمة سياسيا. ومرة أخرى، لدينا سوابق: فهناك مجالات أعلنت فيها بعض البلدان الوقف الاختياري الوطني، مثلا بشأن المواد الانشطارية. وربما يمكنها البدء بتحويل هذا الوقف الاختياري الوطني إلى وقف اختياري متعدد الأطراف من جهتها، بوسع دول أخرى حائزة للأسلحة النووية، أو دول قادرة على إنتاج المواد الانشطارية، أن تنضمّ إليه طوعا إذا رغبت في ذلك. وبالتالي، فهذا مرة أخرى يُعدُّ نهجاً مفيداً.

وفيما يتعلق بفكرة إجراء مناقشة مركزة بشأن استعراض أساليب العمل، فإن وفد بلدي مستعد لإجراء مناقشة مركزة من هذا القبيل. إلا أننا نرى، ونحن قلنا هذا من قبل، أن المشكلة هنا في المؤتمر ليست مسألة تتعلق بالإجراءات بل بجوهر الأمور. فالإجراءات نفسها، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء، أتاحت لنا التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي ليست عقبات أمام المفاوضات وينبغي ألا تعتبر كذلك. والمطلوب، بالطبع، توفير البيئة اللازمة، عالميا، على أرض الواقع، حيث يصبح من الممكن إجراء مفاوضات بشأن مسألة، وهذا يتعلق في نهاية المطاف بأمن الدول، أو بنظرهم إلى أمنهم الخاص. ومتى استوفيت هذه الشروط، تصبح المفاوضات عندئذ ممكنة. وبالتالي، لا أعتقد أنها مسألة إجرائية. لقد سمعت اليوم محاولات لتحديد ما هو توافق الآراء. ولم أسمع في الماضي أي تحديد من قبيل "توافق آراء يناقش صوت واحد". فتوافق الآراء هو توافق آراء. إنه مثل الحمل: فيما أن تكون المرأة حاملا أم لا. وبالتالي، فيما أن يكون هناك توافق آراء أو ألا يكون هناك توافق آراء. هذا هو فهمي على الأقل للغة الإنكليزية، الذي قد يكون محدودا للغاية، ولكن هذا ما أفهمه.

وأخيراً، إن فكرة مشاركة المجتمع المدني مشاركة فاعلة بقدر أكبر هو اقتراح يؤيده وفد بلدي تأييداً تاماً وكاملاً. وإننا نعتقد أن بوسع المجتمع المدني أن يسهم إسهاماً كبيراً في الطريقة التي ننظر بها إلى أسلوب أداء عملنا، وبوسعنا أن يأتي بالكثير من الأفكار الجديدة ومن المؤكد أنه يستطيع مساعدتنا على النظر إلى الأوضاع من منظور جديد. لذلك، أعتقد أن الاقتراح المتعلق بمشاركة المجتمع المدني أمر يمكننا تأييده تأييداً تاماً.

الرئيس: أشكر السفير أكرم على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير فارما، ممثل الهند.

السيد فارما (الهند): السيد الرئيس، يسرنا بالغ السرور أن نعرب لكم عن أحرّ التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويتضاعف سرورنا لأننا نراكم كممثل لبلد صديق جداً يتولى رئاسة هذا المؤتمر.

طلبنا الكلمة للإعراب عن بعض الآراء الإضافية بشأن المقترحات التي قدمها الأمين العام للمؤتمر بالنيابة. وفي اليوم الذي قُدمت هذه المقترحات، سنحت لنا الفرصة لكي ننقل إلى الأمين العام بالنيابة تقديرنا لهذه المقترحات واستعدادنا للنظر فيها، إلى جانب مقترحات أخرى من شأنها تحسين فعالية هذا المؤتمر وتعزيزها. وترى الهند أننا مستعدون للنظر في هذه المقترحات ما دامت السمة الأساسية لهذا المؤتمر - بوصفه محفلاً تفاوضياً قائماً على توافق آراء الدول الأعضاء، على النحو الذي حدّدته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح - ستظل قائمة ومحفوظة.

لقد استمعنا باهتمام إلى تعليقات قدمتها العديد من الوفود اليوم. وقد تحدث بعضها مؤيداً، وقال بعضها الآخر إن ثمة حاجة إلى مزيد من الوضوح، ويمكن للهند أن تضم صوتها إلى عدد من التعليقات التي أبدت لمواصلة النظر في مقترحات الأمين العام بالنيابة. وسعياً للمضي قدماً في عملنا، سيدي الرئيس، أقدم الآن مقترحا لكي تنظروا فيه يدعو إلى تنظيم جلسة عامة غير رسمية للمؤتمر من شأنها أن تيسّر إجراء مناقشة تفاعلية أكثر تعمقاً وحيوية بين الدول الأعضاء لكي نرى كيف بوسعنا تجسيد مقترحات الأمين العام بالنيابة إلى شيء يمكن تفعيله في مرحلة لاحقة مستقبلاً.

وأود أن أشدّد على أن هذه المسألة يجب أن تقرّها الدول الأعضاء نفسها، وإن كنا بالطبع ما زلنا نشعر ببالغ الامتنان لكون الأمين العام بالنيابة كرّس قدراً هائلاً من الوقت والجهد ليقدم لنا هذه الأفكار التي هي الآن على طاولة البحث وقيد النظر الفعلي للمؤتمر. ومن شأن جلسة عامة غير رسمية، في رأينا، أن تيسّر إجراء مناقشة أكثر تعمقاً وتفاعلاً. ونترك لتقديركم أن تحدّدوا متى تريدون تنظيم هذا الاجتماع، ولكن إشعار الدول الأعضاء مسبقاً سيكون مفيداً في التحضير لهذا الاجتماع.

الرئيس: أشكر السفير فارما على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير موتا بينتو كويلو، ممثل البرازيل.

السيد موتا بينتو كويلو (البرازيل): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين أثناء قيادتكم لأعمال المؤتمر.

قبل أسبوعين، وكان المؤتمر لا يزال برئاسة اليابان، أدلى الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، ببيان أعرب فيه عن آرائه بشأن السبل الكفيلة بأن نمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وتنشيط عمل المؤتمر. ولقد أحطنا علما بهذه المقترحات التي نأمل أن تستطيع توفير الزخم الصحيح لجهودنا الرامية إلى التغلب على حالة الجمود التي طال أمدها في هذه الهيئة.

ونحن ندرك أن بعض الوفود، بما في ذلك من مجموعتنا الإقليمية، مجموعة الـ ٢١، طلبت وقتا إضافيا للتشاور مع عواصمها، ونتفهم ذلك نظرا لأن المقترحات بالغة التعقيد وتتطرق إلى جوانب رئيسية في عمل المؤتمر. ولذلك، دون المساس بالمشاورات الداخلية الجارية الآن في مجموعة الـ ٢١، أود أن أدلي ببعض التعليقات الأولية للغاية وفقا لما سنحت لي الفرصة لطرحة عندما قدم الأمين العام بالنيابة هذه المقترحات.

أولا، ترحّب البرازيل بالمقترح الداعي إلى عقد منتدى مشترك غير رسمي بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن مشاركة المجتمع المدني في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في زيادة الوعي العام بشأن المسائل التي تناقش في المؤتمر. فالتفاعل الرسمي للمجتمع المدني مع أعضاء المؤتمر من شأنه أن يسفر عن مناقشات أكثر ثراء وأوسع نطاقا ولا يمكن إلا أن يساعدنا على المضي قدما. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن توسيع عضوية المؤتمر، من شأنه أيضا، في رأينا، المساهمة في إضفاء المزيد من الطابع التمثيلي على هذه الهيئة.

ثانيا، من المؤكد أن البرازيل ستنضم إلى توافق الآراء الناشئ بين أعضاء المؤتمر فيما يتعلق بتحسين أساليب عملنا. غير أننا نرى أن المشاكل التي يواجهها المؤتمر لا تتعلق بالمسائل المؤسسية أو الإجرائية. وانتقاد النظام الداخلي، ولا سيما قاعدة توافق الآراء، ليس متسقا برأينا. ونحن مقتنعون بأن ما يواجهه المؤتمر من مأزق طال أمده ناجم عن انعدام الإرادة السياسية. والمنتقدون الذين يدينون إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن يقبلوا بالتأكيد قرارات الأغلبية في المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي.

ثالثا، على الرغم من أننا نرى بعض الواجهة في تحديد مجالات الاتفاق والأرضية المشتركة بين أعضاء المؤتمر، فإننا ما زلنا نعتقد أنه لا يمكننا، لأغراض المفاوضات، أن نتقني ونختار من بين القضايا الأساسية. ولكي يكون برنامج العمل متوازنا، يجب أن يشمل إنشاء أربع هيئات فرعية مترامنة تكون معنية بنزع السلاح النووي، الذي يشكل أولويتنا القصوى، ومعاهدة للمواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبضمانات الأمن السلبية. وهذه المسائل الأربع الأساسية لا يمكن تجنبها.

وأخيراً، إننا لا نشجّع المبادرات التي تحاول أن تعدّل جزئياً عمل الآلية على أساس هدف محدود ويقتصر على موضوع واحد، مثل المواد الانشطارية، على سبيل المثال. ونعتقد أن أي جهود مبذولة من أجل الإصلاح ينبغي أن تراعي آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل وليس فقط مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، نؤيد عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح التي من شأنها أن تتيح فرصة لإجراء مناقشة وافية وشاملة بشأن جميع جوانب نزع السلاح.

ونفهم أيضاً أن فكرة الاتفاقية الإطارية يمكن أن تكون إيجابية جداً، بمعنى أنه يفسح المجال - ولقد قدمنا في الماضي اقتراحات محددة على نفس المنوال - للتحرك أولاً على أساس مفاهيمي استعداداً لإجراء مفاوضات محددة بشأن البروتوكولات المتصلة بجميع المسائل التي أشرنا إليها هنا.

الرئيس: أشكر السفير كويلو على بيانه وعلى كلماته الودودة الموجهة إلى الرئيس.

وبهذا تختتم قائمة المتكلمين. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو لي أن هذا هو الحال.

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء المقبل، ١٠ حزيران/

يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.